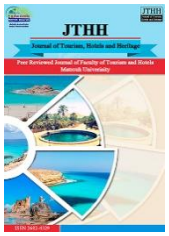

Journal of Tourism, Hotels and Heritage (JTHH)
Journal Homepage: https://sjs.journals.ekb.eg
Print ISSN: 2682-4329
Online ISSN: 2735-3044

The Importance of Transition to a Green Economy for Travel & Tourism in Support of Sustainable Development "An Applied Study on Sharm El-Sheikh"

أهمية الانتقال إلى اقتصاد أخضر للسفر والسياحة دعماً للتنمية المستدامة " دراسة تطبيقية على مدينة شرم الشيخ"

سعيد البطوطي[١] | أسماء عبد الفتاح[٢]

Article Info

Article Language: Arabic

Vol. 5 No. 2, (2022) pp. 218-233 | https://doi.org/10.21608/SIS.2022.174310.1097

Abstract

The research deals with presenting ideas and proposals on green transformation, which are in line with the recommendations of the UNWTO for the transition to a green economy for travel and tourism, which lays the foundations for more balanced, sustainable, and flexible models for tourism development. The aim of the research is to examine the relationship between the green economy and the dimensions of sustainable development (the Economic, Social and Environmental dimensions). In addition to exploring the direct effects of the green economy on the dimensions of sustainable development, through its application to the workers of the tourism establishments in Sharm El-Sheikh. To achieve the goal of the research, the researcher followed the descriptive analytical approach, where a questionnaire was relied on using the comprehensive inventory method, where (50) error-free and valid forms for statistical analysis were collected using the SPSS V.25 program to extract descriptive statistics and test the research hypotheses. The results concluded that there is a strong positive correlation between the green economy and the dimensions of sustainable development, which proves the validity of the first hypothesis. The results also found that the green economy had a positive significant effect on all dimensions of sustainable development, which confirms the acceptance of the second hypothesis.

Keywords: Green Economy; Sustainable Development; Sharm El-Sheikh

معلومات المقالة

لغة المقالة: العربية

المستخلص

البحث يتناول تقديم أفكار ومقترحات حول التحول الأخضر، والتي تتماشى مع توصيات منظمة السياحة العالمية للانتقال إلى اقتصاد أخضر للسفر والسياحة، مما يضع الأسس لنماذج أكثر توازناً واستدامة ومرونة لتنمية السياحة، الهدف من البحث هو دراسة العلاقة بين الإقتصاد الأخضر وأبعاد التنمية المستدامة (الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، بالإضافة إلى استكشاف الآثار المباشرة للاقتصاد الأخضر على أبعاد التنمية المستدامة، من خلال تطبيقه على العاملين بالمنشآت السياحية بشرم الشيخ ، ولتحقيق هدف البحث اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاعتماد على الاستبيان باستخدام طريقة الحصر الشامل، حيث تم جمع (٥٠) استمارة خالية من الأخطاء وصالحة للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS V.25. لاستخراج الإحصاء الوصفي واختبار فرضيات البحث. وقد خلصت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين الإقتصاد الأخضر وأبعاد التنمية المستدامة، مما يثبت صحة الفرضية الأولى. كما وجدت النتائج أن للاقتصاد الأخضر تأثير إيجابي معنوي على جميع أبعاد التنمية المستدامة، مما يؤكد قبول الفرضية الثانية.

الكلمات الدالة: الاقتصاد الأخضر؛ التنمية المستدامة؛ شرم الشيخ

١ أستاذ الاقتصاد الكلي والدراسات السياحية كلية الاقتصاد – جامعة جوته بفرانكفورت

٢مدرس – قسم الدراسات السياحية – المعهد العالي للسياحة والفنادق كينج مريوط – الإسكندرية

أولاً: المقدمة

يمر عالمنا بالعديد من الأزمات الصحية والاقتصادية والتي لم نشهدها منذ أوائل القرن العشرين، فقد غير وباء COVID-19 من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وقلبها رأسا على عقب. فمع انتشار هذا الوباء، أصبح من الصعب بشكل متزايد تخيل النظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي بعد الجائحة والتنبؤ به. لقد أصبح التفاوت في الأجور والأزمات التي تسببها التغيرات المناخية وفقدان التنوع البيولوجي من أكثر المخاطر العالمية انتشارا والتي ستحل محل أزمة الوباء، ولا تزال معالجة هذه المخاطر والتحديات مسئولية الجهات المعنية بذلك. لذا فإن الأهمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى، ولا يزال السفر والسياحة يقومان بدور مهم في الإنعاش الاقتصادي (UNWTO,2021). إن صناعة السياحة متداخلة ومترابطة مع العديد من الصناعات الأخرى كالزراعة والصناعة والنقل وغيرها، وهناك رغبة واضحة في عودة السياحة إلى "العمل كالمعتاد" في أقرب وقت ممكن، لذا يتعين على أصحاب المصلحة من الشركات والمنظمات والهيئات في مجال السفر والسياحة وضع إستراتيجيات وخطط طويلة الأجل تتسم بالمرونة الاقتصادية والبيئية واستدامتها كأهداف أساسية في المستقبل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Ahmed,2021). فصناعة السياحة بها العديد من التأثيرات السلبية على البيئة والمجتمع كاستهلاك الموارد والتدهور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للنظم البيئية المحلية، لذا ينبغي إيجاد مسارات لتنمية صناعة السياحة على المدي الطويل، بالإضافة إلى استدامة النظم البيئية والاجتماعية المحلية للمقاصد والأماكن السياحية (عبد الحميد،٢٠١١). يعتبر الإقتصاد الأخضر جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة، فعملية الانتقال إلى الإقتصاد الأخضر يضمن نمو اقتصادي مستدام ويُسهم في تحقيق أهداف الاستدامة، كما أن الإقتصاد الأخضر يساهم في الحد من التلوث البيئي والاحتباس الحراري والحد من الفقر وتوفير فرص عمل جديدة وتوفير مساحات خضراء (خلف ،٢٠١٨). فالتنمية المستدامة لها عدة أبعاد هي البعد الاقتصادي المتمثل في محاربة الفقر وتوفير فرص العمل وخفض نسبة البطالة، والبعد الاجتماعي الذي يركز على المشاركة في اتخاذ القرارات وتحسين التعليم والتدريب والحوكمة الجيدة والعدالة الاجتماعية، والبعد البيئي المتمثل في الحد من التدهور البيئي وحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي. تلك الأبعاد مترابطة بشكل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة ووسيلة لجلب الاستثمارات الخضراء (UNWTO,2021).

ثانياً: مشكلة البحث

تعتبر مدينة شرم الشيخ أحد أهم المدن السياحية في مصر، لذا ينبغي الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بها. ومن هنا تكمن أهمية التحول إلى الإقتصاد الأخضر كنظام اقتصادي يراعي عوامل صحة النظم البيئية، وباعتباره العمود الفقري لرفاهية المجتمع. من هنا تبرز العديد من المشكلات التي تواجه منطقة شرم الشيخ وكيفية الحفاظ على النظم البيئية والموارد الطبيعية قبل أن يحدث بها أي ضرر وتوفير الإطار البيئي المناسب من خلال تطبيق نظام الإقتصاد الأخضر وأثره على التنمية السياحية المستدامة في مواجهه التحديات التي تواجه تلك التنمية السياحية المستدامة من تغيرات مناخية أو ندرة للمياه أو استخدام جائر للطاقة، وكذلك مواجهه مشكلات الفقر والبطالة التي يعاني منها بعض فئات المجتمع.

ثالثاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أن للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وواضحة في دعم مبادئ الاستدامة وتحقيقها من خلال:

- تحقيق التنمية المستدامة التي تودي الي تأمين العيش للأجيال القادمة وعدم نضوب الموارد الطبيعية وتمكين العدالة الاجتماعية مع العناية في الوقت ذاته بالرخاء الاقتصادي على المدى الطويل والقضاء على الفقر هو مسعى جماعي للمجتمع الدولي والحكومات والمجتمع المدني وسائر الجهات الفاعلة.

- التخفيف من احتمالات تعرض الأجيال القادمة لمخاطر تدهور النظم البيئية ونضوب الموارد الإيكولوجية، من خلال تبني مشروعات تتبنى الاستدامة مثل الانتاج والاستهلاك المستدامين، واستخدام مصادر طاقة نظيفة ومتجددة، والاستخدام غير الجائر للأراضي من خلال الزراعة العضوية ونظم الري المستدام، وتدوير المخلفات، والتقليل من الانبعاثات من الغازات الدفيئة، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

رابعاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى الأهداف التالية:

١. إلقاء الضوء على الإقتصاد الأخضر من أجل الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبيئية بمدينة شرم الشيخ من أجل الحفاظ عليها واستدامتها، مع توفير عائد مادي يؤثر إيجابياً على المجتمع المحلي والدخل القومي للدولة ولتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

٢. التعرف على التنمية المستدامة وأهميتها في تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة بمستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه وللقضاء على الفقر وخفض نسبة البطالة في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

خامساً: الخلفية النظرية للبحث

أ- الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر:

١. **ماهية الإقتصاد الأخضر:** وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة **UNEP (٢٠١٠)** الإقتصاد الأخضر هو الإقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة البيئية بشكل كبير. في أبسط تعبير له، يمكن اعتبار الإقتصاد الأخضر على أنه اقتصاد منخفض الكربون، وفعال من حيث الموارد. من الناحية العملية، فإن الإقتصاد الأخضر هو اقتصاد يكون نمو الدخل والعمالة مدفوعًا بالاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزز كفاءة الطاقة والموارد، وتمنع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي (Elbatouty,2012). في الإقتصاد الأخضر يكون النمو في التوظيف والدخل مدفوعًا بالاستثمار العام والخاص في مثل هذه الأنشطة الاقتصادية والبنية التحتية والأصول التي تسمح بتقليل انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزيز كفاءة الطاقة، والموارد، ومنع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي (هارون،٢٠١٩). فالاقتصاد الأخضر هو إطار يهدف إلى تفعيل مفهوم التنمية المستدامة من خلال تشجيع الاستثمار في البيئة كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر بتحسين فرص العمل لجميع فئات المجتمع، وقد يتطلب الإقتصاد الأخضر دمج الاعتبارات البيئية في أي نموذج أو سياسة أو مشروع للتنمية الاقتصادية اعتباراً من المراحل الأولى للتصميم والإعداد، وأصبح جزء مهم ورئيسي في الإستراتيجيات والسياسات العامة الخاصة بالدول (OECD, 2010).

ومن خلال المفاهيم السابقة يرى الباحثان أن الإقتصاد الاخضر "هو أحد النماذج للتنمية الاقتصادية السريعة النمو والذي يقوم أساسا على المعرفة الجيدة للبيئة و التي من أهم أهدافها هو معالجة العلاقة المتبادلة ما بين النظام البيئي الطبيعي والاقتصاديات الإنسانية.

٢. خصائص الإقتصاد الأخضر:

أشار نفادي (٢٠١٧) أن الإقتصاد الأخضر يتسم بمجموعة من الخصائص من أهمها:

- يعتمد الإقتصاد الاخضر على الطاقات المتجددة التي تعتمد على الشمس والرياح (وهي طاقات متجددة)، فهو من هذه الناحية يسهم في تخفيف الأعباء على الطاقات التقليدية أو على الأقل يقلل من عملية الاعتماد عليها ويسهم في المحافظة على الثروات

الطبيعية من أرض ومحميات طبيعية وغابات وتنوع بيولوجي وفي نفس الوقت فإن خفض استهلاك الطاقة والمياه يؤدى إلى السيطرة على التلوث الناجم عنهما.

- الإقتصاد الأخضر يساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- يعالج الإقتصاد الأخضر في إلغاء الحواجز التجارية البيئية.
- ضرورة تطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي اتجاه الإقتصاد الأخضر.
- يرتكز الإقتصاد الأخضر على أنماط استهلاك وإنتاج مستدام وزيادة كفاءة الموارد الطبيعية.

٣. علاقة الإقتصاد الأخضر بالسياحة:

يعتبر القطاع السياحي من أهم الركائز الأساسية في الإقتصاد المصري، حيث تمثل صناعة السياحة في مصر أحد أهم مصادر الدخل القومي، فمصر لها أهمية كبيرة لما تتمتع به من إمكانات ومقومات سياحية عديدة، فالتنوع البيولوجي أحد الأدوات لصناعة السياحة حيث ترتبط السياحة بالتنوع البيولوجي من خلال التنوع في المناظر الطبيعية ومناظر الجذب السياحية. العلاقة بين السياحة والتنوع البيولوجي مفتاح لمواجهة التحديات التي تواجهها صناعة السياحة وتساعد في ترويج انتشار نمو الإقتصاد الأخضر، فالسياحة تساعد في توفير حافز قوى للحفاظ على التراث الطبيعي وتزيد من مبادرات حفظ التنوع البيولوجي، فتطوير قطاع السياحة ونموه بشكل غير مستدام يؤدى إلى تفتيت وتدمير المناظر الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي. من خلال هذا المنطلق تأتى أهمية الإقتصاد الأخضر لقدرته على حماية الأنظمة البيئية والثروات البيولوجية التي تتميز بها مصر والانتقال الي اقتصاد أخضر لحماية التنوع البيولوجي بالمحميات الطبيعية بمصر بهدف تحقيق الدعم المتبادل بين تنمية السياحة وتطوير شبكة المحميات الطبيعية وذلك لتحقيق تكامل عملي بين الاعتبارات البيئية والسياحية والمتطلبات الاقتصادية التي تعطى نموذج فعلى لدور ونمو الإقتصاد الأخضر بشكل سليم (UNEP,2012).

تشير السياحة في الإقتصاد الأخضر إلى الأنشطة السياحية التي يمكن الحفاظ عليها أو استدامتها إلى أجل غير مسمى في سياقاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية: "السياحة المستدامة". والسياحة المستدامة ليست شكلاً خاصًا من أشكال السياحة، ولكن من الممكن جعل جميع أنماط السياحة مستدامة. ويجب التمييز بوضوح بين مفهومي السياحة البيئية والسياحة المستدامة: "يشير مصطلح السياحة البيئية بحد ذاته إلى جزء داخل قطاع السياحة مع التركيز على الاستدامة البيئية، بينما ينبغي تطبيق مبادئ الاستدامة على جميع أنواع الأنشطة والعمليات والمؤسسات السياحية والمشروعات، بما في ذلك الأنماط السياحية التقليدية والبديلة". السياحة المستدامة لا تصف السياسات والممارسات والبرامج التي لا تأخذ في الاعتبار توقعات السائحين فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية (الطلب) المسؤولة فحسب، ولكن أيضا احتياجات المجتمعات التي تدعم أو تتأثر بالمشاريع السياحية والبيئة (العرض). وبالتالي تطمح السياحة المستدامة إلى أن تكون أكثر كفاءة في استخدام الطاقة وسليمة مناخياً (على سبيل المثال باستخدام الطاقة المتجددة)؛ وتستهلك كمية أقل من المياه؛ وتقلل النفايات؛ وتحافظ على التنوع البيولوجي والتراث الثقافي والقيم التقليدية؛ وتعد التفاهم بين الثقافات والتسامح بين الناس؛ وتولد الدخل المحلي وتدمج المجتمعات المحلية بهدف تحسين سبل العيش والحد من الفقر.

إن جعل الأعمال التجارية السياحية أكثر استدامة سوف يفيد المجتمعات المحلية ويزيد من الوعي والدعم للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. إن تعزيز الحركة نحو سياحة أكثر استدامة سوف ينتج عنه تحسينات كبيرة في أداء السياحة التقليدية، فضلاً عن النمو والتحسينات في المناطق المتخصصة الأصغر التي تركز على الموارد الطبيعية والثقافية والمجتمعية، مما يكون له آثار إيجابية بشكل خاص على حفظ التنوع البيولوجي والحد من الفقر وحسن استخدام الموارد وإدارتها، وكذلك على زيادة الانسياب الاقتصادي وإدماج السكان المحليين(Elbatouty 2012). والاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة، بل مرتبط بتحقيق الاستدامة التي ترتكز بالكامل تقريبا على إصلاح الإقتصاد. وللانتقال إلى الإقتصاد الأخضر، سيتطلب الأمر ظروفًا تمكينية معينة وبصفة عامة، تتشكل هذه الظروف التمكينية من خلفية من اللوائح الوطنية والسياسات والدعم المادي والحوافز، والهياكل القانونية والسوقية الدولية

وبروتوكولات المساعدات والتجارة (عبد الحميد،٢٠٢٢)، والرؤية تتضمن سبعة خطوط عمل، والتي تمثل العديد من العناصر الأساسية القادرة على توجيه الانتعاش السياحي، والتي تشمل: الصحة العامة والإدماج الاجتماعي والحفاظ على التنوع البيولوجي والعمل المناخي والاقتصاد الدائري والحوكمة والتمويل.

أ- **الصحة العامة:**

أوضح جهاز شئون البيئة (٢٠٢٢) الجهود المبذولة للتوجيه إلى الإقتصاد الأخضر والحفاظ على الصحة العامة في مجالات الطاقة والنقل والصناعة والزراعة المستخدمين في قطاع السياحة والسفر.

- **الطاقة:**

تخطط وزارة الكهرباء للوصول بنصيب الطاقة المتجددة إلى ٢٠٪ من الطاقة المستهلكة منها ١٢٪ طاقة مولدة من الرياح و٨٪ طاقة مائية وشمسية. ووزارة الاستثمار تبدى اهتماما بجدوى توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والاستغلال الاقتصادي للصحراء الغربية وجدوى الاستثمار المكثف فيها، وفى كامل الصحراء الغربية المصرية سواء بإمكانية استثمارات زراعات الوقود الحيوي، أو بتنفيذ مشروع الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية التي تحتاجها مصر ومعها أيضاً توفير احتياجات دول شمال إفريقيا ووسط أوروبا بما سيحقق تنمية كبيرة لهذه المساحة غير المقدرة من الوطن. قامت وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة المالية وبنك ناصر بتنفيذ مشروع إحلال التاكسي في القاهرة الكبرى والذي يهدف إلى خفض ٢٦٤ ألف طن من انبعاث ثاني أكسيد الكربون سنوياً فضلاً عن العائد الاقتصادي والاجتماعي لهذا المشروع. تقوم وزارة البيئة أيضا بتنفيذ برنامج طموح لتحويل السيارات الحكومية للعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من البنزين، وقد قامت وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة بنجاح في حظر إنتاج واستيراد الدراجات البخارية ثنائية الأشواط، واستبدالها بموتوسيكلات رباعية الأشواط تحقق خفض الانبعاثات وتلوث الهواء الصادرة عنها. كما تشرع وزارة البيئة في تنفيذ برنامج إرشادي لاستدامة نظم النقل. تدعم الدولة أيضا نظم النقل الجماعي حيث تم إنشاء الخط الثالث لمترو الأنفاق، وإعداد مشروع قانون مشاركة القطاعين العام والخاص فى مشروعات البنية الأساسية من أجل جذب مزيد من الاستثمارات بما في ذلك في قطاع الطاقة بما يتيح التكيف مع آثار التغيرات المناخية.

- **الصناعة:**

تنفذ وزارة البيئة برنامجي التحكم في التلوث الصناعي وحماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعي واللذان يشملان ١٢٠ مشروعاً للحد من التلوث الصناعي، كما تشجيع التحول نحو الصناعات رشيدة الاستهلاك للمواد الطبيعية والطاقة والمياه، وتم إعادة توزيع الخريطة الصناعية لمصر وتوطين الصناعات بالمدن الجديدة والقيام بالتوسع في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجال البيئة وإعادة استخدام المياه والتحكم في الصرف الصناعي.

- **الزراعة:**

تحقيق الاستخدام المستدام للمواد الزراعية الطبيعية والتركيز على أساليب الإدارة الزراعية المتكاملة ورفع كفاءة استخدامات المياه في الزراعة، وتحسين نظم الري والصرف، وتعديل التركيب المحصولي لصالح الزراعات الأقل استهلاكا للمياه وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي.

ب- الإدماج الاجتماعي:

إن للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وواضحة في الحفاظ علي البيئة، حيث له دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة التي تودي الي تمكين العدالة الاجتماعية مع العناية في الوقت ذاته بالرخاء الاقتصادي على المدى الطويل، وكذلك التخفيف من احتمالات تعرض أجيال المستقبل لمخاطر تدهور النظم البيئية ونضوب الموارد الإيكولوجية، من خلال تبني مشروعات تعني بالاستدامة مثل الإنتاج النظيف والطاقة المتجددة والاستهلاك الرشيد والزراعة العضوية وتدوير المخلفات مع التقليل من الانبعاثات واستبدال الوقود الأحفوري،

وأيضاً دعم نسب العمالة ومعدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل للأسر الفقيرة والعمل علي تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء (هارون،٢٠١٩). يعد الفقر المستدام أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحاً لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفير القروض وفرص الدخل وتأمين حقوق الملكية، لذلك يساهم الإقتصاد الاخضر في التخفيف من حدة الفقر من خلال الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الايكولوجية وذلك لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة الي الفقراء بالإضافة إلي توفير وزيادة وظائف جديدة وخاصة في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والنقل والصحة وذلك ضرورياً وخاصة في الدول منخفضة الدخل (الحنان،٢٠٢٠).

ج-**الحفاظ على التنوع البيولوجي:**

يعتبر نقص التنوع البيولوجي مسألة تثير اهتماما واسعا، وذلك لأن استمرار نقص هذا التنوع له عواقب خطيرة على الحياة البشرية في الوقت الحاضر والمستقبل، فالتنوع البيولوجي يدعم عمل النظم الإيكولوجية التي توفر نطاقاً واسعاً من الخدمات للمجتمعات البشرية، فالنظم الإيكولوجية تهدف إلى الحماية من الكوارث الطبيعية وتوفير المياه والتغيرات في التنوع البيولوجي. إن إخفاق دمج التنوع البيولوجي بالتخطيط والاستثمار يكون له آثار سلبية على البيئة الطبيعية وعلى المجتمع المحلى، لذا ينبغي توفير حماية أفضل للتنوع البيولوجي نظراً لأهميته ومدى تأثيره على ازدهار النمو السياحي، لذا تعتبر الأنظمة الايكولوجية من أهم المنافع البيئية بالنسبة للاقتصاد الأخضر والاستفادة منه بشكل مستدام (إبراهيم، ٢٠٠٦) (جهاز شئون البيئة، ٢٠٢٢).

د-العمل المناخي:

اتخذت مصر بعض الخطوات والإجراءات المتتالية لقيادة التحول إلى الإقتصاد الأخضر. وفى ضوء أطلقت مصر "الإستراتيجية الوطنية لتغيير المناخ ٢٠٥٠" في فعاليات مؤتمر الأطراف السادس والعشرون في جلاسكو "COP26 "(الهيئة العامة للاستعلامات ،٢٠٢٢)، وسنتناول الأهداف ذات الطابع الاقتصادي كالتالي:

❖ **تحقيق نمو اقتصادي مستدام، من خلال:**

- **تنمية منخفضة الانبعاثات:** بزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة والبديلة في مزيج الطاقة والتوسع فيها بإنشاء مزارع الرياح ومحطات الطاقة الشمسية وإنتاج الطاقة من المخلفات والتوسع في استخدام الطاقة الحيوية، بالإضافة إلى تطوير تقنيات جديدة لاستيعاب استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل أنظمة التحكم الذكية واستكشاف مصادر طاقة بديلة جديدة مثل الهيدروجين الأخضر والطاقة النووية، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء داخل المنشآت الصناعية وتطبيقات الطاقة الشمسية الحرارية في العمليات الصناعية، والتخلص التدريجي من الفحم والتحول إلى أنواع وقود منخفضة الكربون (Ahmed,2021). كل ذلك إضافة إلى تعظيم كفاءة الطاقة، من خلال تحسين كفاءة محطات الطاقة الحرارية، وشبكات النقل والتوزيع، والأنشطة المرتبطة بالنفط والغاز، وتحسين كفاءة الطاقة للأجهزة والمعدات الكهربائية، وتحول المستهلكين لاستخدام تقنيات تعتمد على مصادر طاقة أنظف، مثل وسائل النقل التي تعمل بالكهرباء والغاز الطبيعي وأنظمة النقل العام الجماعي والدراجات، إلى جانب تحسين كفاءة الطاقة في المباني، وتنفيذ الكود الوطني للأبنية الخضراء للمباني الجديدة، وتعزيز كفاءة الطاقة للعمليات الصناعية في جميع الصناعات وتبَنّي اتجاهات الاستهلاك والإنتاج المستدامة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النشاطات الأخرى الغير متعلقة بالطاقة، من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الأنشطة الزراعية مثل زراعة الأرز وأنشطة الإنتاج الحيواني من خلال استخدام التقنيات الحديثة وأنظمة التغذية المختلفة (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢).
- **تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية:** ولتحقيق هذا الهدف سيتم العمل على الترويج للأعمال المصرفية الخضراء المحلية، وخطوط الائتمان الخضراء، والترويج لآليات التمويل المبتكرة التي تعطي الأولوية لإجراءات التكيف كالسندات الخضراء، ومشاركة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة المناخية والترويج للوظائف الخضراء، والتوافق مع

الخطوط التوجيهية لبنوك التنمية متعددة الأطراف لتمويل الأنشطة المناخية، والبناء على نجاح برامج تمويل الأنشطة المناخية الحالية (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢).

❖ **كيفية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغيير المناخ ٢٠٥٠**

حددت الدولة مجموعة من الأدوات والسياسات المستخدمة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ومنها أدوات التمويل المبتكرة مثل السندات الخضراء وأدوات التمويل التقليدية مثل القروض الميسرة ومنح من بنوك التنمية متعددة الأطراف وإعداد وتقديم مشروعات في إطار الصندوق الأخضر للمناخ وآلية التنمية المستدامة الجديدة تنفيذاً لاتفاقية باريس وبناء نظام وطني للمراقبة والإبلاغ والتحقق يساعد في متابعة وتخطيط العمل المناخي وتطبيق الوزارات لمعايير الاستدامة في تحديد المشاريع التي سيتم تقديمها إلى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة المالية وإشراك أصحاب المصلحة في مختلف مراحل تطوير الإستراتيجية واستخدام الخريطة التفاعلية كأداة تخطيط لتحديد المناطق المعرضة لمخاطر تغير المناخ المحتملة وتحديد واستخدام الحلول الرقمية التي تعزز التمكّن من تنفيذ الحلول منخفضة الكربون والمرنة مع التغيرات المناخية (الهيئة العامة للاستعلامات ،٢٠٢٢).

هـ- الإقتصاد الدائري:

أوضح الرميدي وطلحة (٢٠١٨) مبادئ الإقتصاد الدائري كما هو موضح بالشكل رقم (١)، المبادئ الثلاثة الأساسية للاقتصاد الدائري هي: تصميم طرق التخلص من النفايات والتلوث ؛ والحفاظ على المنتجات والمواد بشكل قابل للاستخدام أطول فترة ممكنة؛ وتجديد النظم الطبيعية. تتطلب الأعمال المستدامة إغلاق دائرة استخدامنا للمواد الخام والطاقة. في الحالات المثالية للاقتصاد الدائري، لا يوجد شيء اسمه النفايات. الهدف النهائي هو أن يكون النمو الاقتصادي والسياحي بعيداً كلّ البعد عن التأثير في البيئة، ويشجع على استخدام الطاقة المتجددة وبحث سبل تسريعها دعماً للتنمية المستدامة.

شكل رقم (١) مبادئ الإقتصاد الدائري

المصدر: (الرميدي وطلحة ،٢٠١٨)

و- الحوكمة:

لتحقيق الحوكمة الرشيدة محلياً علينا بتحريك المناطق الحضرية والمدن نحو اقتصاد أكثر مراعاة البيئة من خلال الإقتصاد الأخضر، و إن كانت بحاجة إلى التفاعل مع أصحاب المصلحة الرئيسين في المجالات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية مثل الإدارات على الصعيد الإقليمي أو الوطني، بما في ذلك الوكالات والمستثمرين الدوليين والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والمواطنين (حداد، حقاين، ٢٠٢٠).

ز- التمويل:

سوف تتخذ مصر خطوات وإجراءات متتالية لقيادة التحول إلى الإقتصاد الأخضر من خلال إصدار السندات الخضراء، حيث أصدرت وزارة المالية المصرية أول طرح للسندات الخضراء السيادية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سبتمبر ٢٠٢٠ بقيمة تبلغ

٧٥٠ مليون دولار بأجل ٥ سنوات وعائد تصل قيمته إلى ٥.٢٥٪، مما يسهم في وضع مصر على مسار التمويل المستدام. تُعرف السندات الخضراء بأنها صكوك استدانة تصدر للحصول على أموال مخصّصة لتمويل مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢).

٤- الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة ركيزة أساسية للاستدامة والتي تهدف إلى حماية البيئة والمجتمع والحفاظ على الموارد الطبيعية واستمراريتها للأجيال القادمة، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة لرفع مستوى الوعي البيئي والسكاني للمجتمع دون إحداث أي تدهور أو أضرار(European Environment Agency, 2010). يتطلب تحقيق التنمية المستدامة النهوض بأركانها الثلاثة المترابطة والمتعاضدة وتعزيزها: حماية البيئة ، والتنمية الاجتماعية ، والتنمية الاقتصادية، ويمكن أن يكون التحرك نحو الإقتصاد الأخضر محركاً مهماً في هذا الجهد. فبدلاً من أن يُنظر إليها على أنها مُستقبل سلبي للنفايات الناتجة عن النشاط الاقتصادي أو كواحد من العديد من عوامل الإنتاج القابلة للاستبدال، يُنظر إلى البيئة في الإقتصاد الأخضر على أنها عامل محدد للإنتاج الاقتصادي والقيمة والاستقرار والازدهار على المدى الطويل – في الواقع كمصدر للنمو وحافز للابتكار. في الإقتصاد الأخضر، تعتبر البيئة "عامل تمكين" للنمو الاقتصادي ورفاهية الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، بما أن الفقراء هم الأكثر اعتمادا على قاعدة الموارد الطبيعية لكسب عيشهم وأقلهم قدرة على حماية أنفسهم من البيئة المتدهورة، فإن التحرك نحو الإقتصاد الأخضر يعزز أيضا النمو العادل. على هذا النحو، يمكن النظر إلى التحول إلى الإقتصاد الأخضر على أنه طريق إلى التنمية المستدامة، ورحلة وليس وجهة. يمكن أن تختلف طبيعة "الإقتصاد الأخضر" الذي تسعى إليه دولة متقدمة أو نامية اختلافًا كبيرًا، اعتمادًا على حدودها الجغرافية، وقاعدة مواردها الطبيعية، ورأس مالها البشري والاجتماعي، ومرحلة تطورها الاقتصادي. ومع ذلك، فإن ما لا يتغير هو مبادئها الأساسية – المتمثلة في استهداف تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة البيئية (Elbatouty,2012). أما مفهوم التنمية المستدامة فهو استغلال الطاقات المادية والبشرية والدعم والتوظيف بالشكل الأمثل والعمل على تطويرها وزيادة فعاليتها بما يضمن حقوق الجميع في الحاضر والمستقبل، ويشمل البشر، والموارد الطبيعية، ويؤكد أن الإنسان استثمر الموارد الطبيعية على أكمل وجه دون نضوب، ويترك للأجيال القادمة حقها، ويضمن التوزيع العادل للثروة (دسوقي، ٢٠٢١). والتنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا ترتكز على الجانب البيئي ولكن تشمل أيضا جوانب اقتصادية واجتماعية، تلك الأبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، فهي تعمل في إطار تفاعلي يتم بالضبط والتنظيم والترشيد لأنها جميعا تكرس مبادي وأساليب التنمية المستدامة (موسى، ٢٠١٨).

❖ **ويمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد أساسية وهي:**

١. **البعد الاقتصادي:** والذي يعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوي معين من التوازن يشمل العناصر التالية: النمو الاقتصادي المستديم ؛ وكفء رأس المال ؛ والعدالة الاقتصادية ؛ وتوفير وإشباع الحاجات الاساسية (UNEP, 2012).
٢. **البعد الاجتماعي:** والذي يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها، بالإضافة إلى ضمان الديموقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي (هارون،٢٠١٩).
٣. **البعد البيئي:** وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. وعلي هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وتجريف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام

التكنولوجيا النظيفة. وللقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، فالتوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية يهدف إلى رفع المستوي المعيشي من جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصراً أساسياً ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلي المحافظة علي سلامة البيئة (موسى،٢٠١٨).

سادساً: فروض البحث

في ضوء مشكلة وتساؤلات البحث، تم وضع نموذج بحثي يوضح العلاقات بين المتغيرات، كما هو في الشكل التالي:

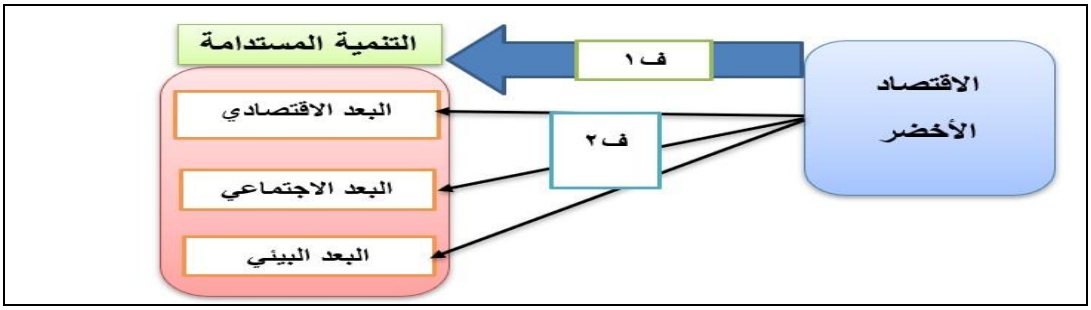

شكل رقم (٢): نموذج البحث

المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء الدراسات السابقة.

وفى ضوء نموذج البحث، تمكن الباحثان من صياغة فروض البحث وذلك على النحو التالي:

- ف١: توجد علاقة ارتباط معنوية بين الإقتصاد الأخضر وبين أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي).
- ف٢: يوجد تأثير معنوي للاقتصاد الأخضر على أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي)، وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:
  - ف١/٢: يوجد تأثير معنوي للاقتصاد الأخضر على البعد الاقتصادي.
  - ف٢/٢: يوجد تأثير معنوي للاقتصاد الأخضر على البعد الاجتماعي.
  - ف٣/٢: يوجد تأثير معنوي للاقتصاد الأخضر على البعد البيئي.

سابعاً: أسلوب البحث

ويشمل مجتمع وعينة البحث، وأسلوب جمع البيانات، والأساليب الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات واختبار الفروض، وذلك على النحو التالي:

١. مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في جميع العاملين بالجهات التالية: (جهاز شئون البيئة وعددهم ٣٦ موظف)، هيئة التنشيط السياحي وعددهم ٤ موظفين، بالإضافة إلى وزارة السياحة وعددهم ١٠ موظفين بشرم الشيخ، وفقاً لإحصائية مدير فرع وزارة السياحة بشرم الشيخ، ليصبح العدد الإجمالي (٥٠) موظف، وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لتجميع البيانات من مفردات مجتمع البحث.

٢. أسلوب جمع البيانات:

استندت الدراسة إلى أسلوبين لتجميع البيانات وهما:

١/٢. **البيانات الثانوية:** وهي البيانات التي تم جمعها من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والرسائل والأبحاث العلمية العربية والأجنبية والتي تناولت متغيرات البحث الحالي من أجل تشكيل تأصيل للمفاهيم لإعداد الإطار النظري للبحث.

- ٢/٢ **البيانات الأولية:** وهي البيانات التي تم جمعها من مجتمع البحث باستخدام استبيان صممته الباحثان في ضوء الدراسات السابقة وتحليلها في سبيل اختبار فروض الدراسة والتأكد من صحتها أو خطأها للوصول إلى النتائج.

٣. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- ١/٣. اختبار ألفا كرونباخ لاختبار ثبات متغيرات البحث.
- ٢/٣. المتوسطات والانحرافات المعيارية لقياس المتوسط لإجابات أفراد العينة وانحرافاتها.
- ٣/٣. اختبار بيرسون لاختبار الفرض الأول.
- ٤/٣. أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المتدرج لاختبار الفرض الثاني.

ثامناً: نتائج البحث الإحصائي

١. اختبار صدق وثبات المقياس:

استخدم الباحثان اختبار ألفا كرونباخ لاختبار ثبات مقاييس المتغيرات، وتوضح بيانات الجدول رقم (١) قيم معاملات الثبات والصدق الذاتي للاستبيان وذلك كما يلي:

جدول رقم (١): قيم معاملات الثبات والصدق الذاتي للاستبيان

المتغير المستقل	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي	المتغير التابع	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الإقتصاد الأخضر	٠.٨٢٦	٠.٩٠٨	البعد الاقتصادي	٠.٩١٣	٠.٩٥٥
			البعد الاجتماعي	٠.٨٨١	٠.٩٣٨
			البعد البيئي	٠.٧٣٧	٠.٨٥٨

المصدر: من إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (١) ما يلي:

- ❖ فيما يخص مقياس الإقتصاد الأخضر (المتغير المستقل): فقد تخطت قيمة معامل ألفا كرونباخ ٠.٧٠ وهي القيمة الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث بلغت (٠.٨٢٦) وهو ما يوضح وجود درجة مرتفعة من الاعتمادية على المقياس.
- ❖ وفيما يتعلق بمقياس التنمية المستدامة (المتغير التابع): اتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع الأبعاد قد تجاوزت ٠.٧٠ وهي الحد الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد من ٠.٧٣٧: ٠.٩١٣ وهو ما يشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس.

٢. وفى ضوء ذلك، يتضح أن جميع المقاييس المستخدمة لقياس متغيرات البحث تحظى بصدق وثبات مرتفع.

التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد البحث:

يتضمن البحث متغيرين أساسيين وهما الإقتصاد الأخضر والذي يمثل المتغير المستقل، بالإضافة إلى التنمية المستدامة وهو المتغير التابع والذي يتضمن ثلاثة أبعاد (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي)، ويمكن عرض نتائج التحليل الوصفي لهذه المتغيرات كما في الجدول رقم (٢) كما يلي:

جدول رقم (٢): التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد البحث (ن= ٥٠)

المتغيرات	الأبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإقتصاد الأخضر		٤.٠٩	٠.٩٤٤
التنمية المستدامة	البعد الاقتصادي	٣.٧٨	١.٢٤٧
	البعد الاجتماعي	٤.١٩	٠.٩٢٤
	البعد البيئي	٤.٠٣	٠.٨٢٦

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (٢) ما يلي:

- حصل الإقتصاد الأخضر على وسط حسابي بلغ ٤.٠٩، **وهو ما يشير إلى إقرار مفردات البحث بتوافر الإقتصاد الأخضر بشرم الشيخ بدرجة متوسطة.**
- تراوحت قيم الوسط الحسابي لأبعاد التنمية المستدامة ما بين (٣.٧٨: ٤.١٩)، حيث حصل البعد الاقتصادي على القيمة الأدنى للوسط الحسابي بين جميع الأبعاد والتي بلغت ٣.٧٨، بينما حصل البعد الاجتماعي على أعلى قيمة للوسط الحسابي بين جميع الأبعاد حيث بلغت قيمته ٤.١٩، **وهو ما يشير إلى إقرار مفردات البحث بتوافر أبعاد التنمية المستدامة بشرم الشيخ بدرجة متوسطة.**

٣. اختبار فروض البحث:

٣.١. **اختبار الفرض الأول:** قام الباحثان باختبار هذا الفرض من خلال اختبار بيرسون لمعرفة علاقة الارتباط المعنوي بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وذلك من خلال الجدول رقم (٣) كما يلي:

جدول رقم (٣): مصفوفة الارتباط بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

المتغيرات	الإقتصاد الأخضر	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
الإقتصاد الأخضر	١	**٠.٥٠٨	**٠.٥٤٣	***٠.٦٣٣
البعد الاقتصادي	**٠.٥٠٨	١	**٠.٦٦٨	**٠.٧١١
البعد الاجتماعي	**٠.٥٤٣	**٠.٦٦٨	١	***٠.٥٨٢
البعد البيئي	**٠.٦٣٣	**٠.٧١١	***٠.٥٨٢	١

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

مستوى معنوية = ٠.٠٠١/ * مستوى معنوية = ٠.٠٠٠

ويتضح من نتائج الجدول رقم (٣) ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة فيما بين أبعاد التنمية المستدامة والتي تراوحت معاملات الارتباط ما بين (٠.٦٦٨: ٠.٧١١)، حيث حصلت علاقة الارتباط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي على أعلى قيمة لمعامل الارتباط والتي بلغت ٠.٧١١ وهي علاقة ارتباط معنوية موجبة قوية.
- وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين الإقتصاد الأخضر وأبعاد التنمية المستدامة، حيث تراوحت معاملات الارتباط ما بين (٠.٥٠٨: ٠.٦٣٣)، حيث حصلت علاقة الارتباط بين الإقتصاد الأخضر والبعد البيئي على أعلى قيمة لمعامل الارتباط والتي بلغت ٠.٦٣٣ وهي علاقة ارتباط معنوية موجبة قوية.
- مما سبق يتضح أن هناك علاقة ارتباط معنوية موجبة بين الإقتصاد الأخضر وأبعاد القدرة التنافسية، **وهو ما يشير إلى قبول الفرض الأول.**

٣.٢.**اختبار الفرض الثاني:** قام الباحثان باختبار هذا الفرض باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المتدرج لمعرفة تأثير الإقتصاد الأخضر على أبعاد التنمية المستدامة، وذلك كما في الجدول رقم (٤) كما يلي:

جدول رقم (٤): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة

الفرض	المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة	B	Beta	T	Sig	معامل التحديد R^2	F (Sig)
ف٢/١: يوجد تأثير معنوي للاقتصاد الأخضر على البعد الاقتصادي.	**البعد الاقتصادي**	**الإقتصاد الأخضر**	٠.٠٨٤٧	٠.٢٥٨	٢.٨٦٢	٠.٠٠٠	٠.٦٤٠	١٣.٤١٧ (٠.٠٠٠)
			٠.١٢٧	٠.٤٦٦	١.٢٤٧	٠.٠٠٢		
			٠.١٧٤	٠.٦٦١	٢.٠٥٤	٠.٠٣٧		
ف٢/٢: يوجد تأثير معنوي للاقتصاد الأخضر على البعد الاجتماعي.	**البعد الاجتماعي**	**الإقتصاد الأخضر**	٠.١١٢	٠.٥٤٨	١.٤٧١	٠.٠٢١	٠.٥٨١	٢٨.٧٧٢ (٠.٠٠٠)
			٠.٠٧٢	٠.٤٤٧	٣.٥٥١	٠.٠٠١		
			٠.٠٤٤	٠.٦٢١	٢.٥٤٠	٠.٠٣١		
ف٢/٣: يوجد تأثير معنوي للاقتصاد الأخضر على البعد البيئي.	**البعد البيئي**	**الإقتصاد الأخضر**	٠.١٧١	٠.٤٧٤	٣.٥٥١	٠.٠٠٠	٠.٦٢٢	٣٤.١٢٨ (٠.٠٠٠)
			٠.٠٦٤٣	٠.٧٢٨	٢.٠١٦	٠.٠٠٠		
			٠.٠٨٢٢	٠.٦٧٦	١.٠٣٦	٠.٠٠٠		

المصدر: تم الإعداد من نتائج التحليل الإحصائي.

** = مستوى معنوية = ٠.٠٠٠١, ***مستوى معنوية = ٠.٠٠٠

ويتضح من الجدول رقم (٤) ما يلي:

- يوجد تأثير معنوي إيجابي للاقتصاد الأخضر على البعد الاقتصادي، حيث بلغت قيمة F ١٣.٤١٧, **وهو ما يعنى قبول الفرض الفرعي الأول.**
- يوجد تأثير معنوي إيجابي للاقتصاد الأخضر على البعد الاجتماعي، حيث بلغت قيمة F ٢٨.٧٢, **وهو ما يعنى قبول الفرض الفرعي الثاني.**
- يوجد تأثير معنوي إيجابي للاقتصاد الأخضر على البعد البيئي، حيث بلغت قيمة F ٣٤.١٢٨, **وهو ما يشير إلى قبول الفرض الفرعي الثالث.**
- يفسر الإقتصاد الأخضر حوالي ٦٤٪ من التغير الحادث في البعد الاقتصادي، حيث أن قيمة معامل التحديد **R^2** تساوى ٠.٦٤٠، وهو ما يعنى أن النسبة المتبقية من التغير الحادث في المتغير التابع حوالي ٣٦٪ تفسرها متغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي وبعض الأخطاء العشوائية الناتجة عن عدم دقة النتائج.
- يفسر الإقتصاد الأخضر حوالي ٥٨٪ من التغير الحادث في البعد الاجتماعي، حيث أن قيمة معامل التحديد **R^2** تساوى ٠.٥٨١، وهو ما يعنى أن النسبة المتبقية من التغير الحادث في المتغير التابع حوالي ٤٢٪ تفسرها متغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي وبعض الأخطاء العشوائية الناتجة عن عدم دقة النتائج.
- يفسر الإقتصاد الأخضر حوالي ٦٢٪ من التغير الحادث في البعد البيئي، حيث أن قيمة معامل التحديد **R^2** تساوى ٠.٦٢٢، وهو ما يعنى أن النسبة المتبقية من التغير الحادث في المتغير التابع حوالي ٣٨٪ تفسرها متغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي وبعض الأخطاء العشوائية الناتجة عن عدم دقة النتائج.
- مما سبق يتضح أنه: يوجد تأثير معنوي إيجابي للاقتصاد الأخضر على جميع أبعاد التنمية المستدامة، **مما يشير إلى قبول الفرض الثاني.**

تاسعاً: النتائج العامة للبحث

- قصور في وضع بعض الاعتبارات الهامة عند التخطيط للحملات التسويقية وتشكيل البرامج السياحية، مثل: هل الزوار على دراية بالتكاليف الكاملة لإنفاقهم على السفر؟، وهل سيتوقف مستهلكو السفر عن عاداتهم ويقللون ويغيرون نفقات وعادات السفر بغرض الترفيه والعمل إذا تم الكشف بشفافية عن تكاليف المجتمع وتكاليف النظام البيئي وانبعاثات غازات الدفيئة؟، وهل سيبحث المستهلكون ويفضلون مزودي خدمات السفر الذين لديهم قصة إيجابية ومتماسكة يروونها – مدفوعة بهدف شامل يأخذ في الاعتبار الأهداف الاجتماعية والبيئية والمالية على حد سواء، فضلاً عن الرغبة في إحداث تأثير مجتمعي إيجابي على الوجهات التي يتواجدون فيها تعمل والأسواق التي تخدمها؟.
- صناعة السفر والسياحة العالمية تقف على مفترق طرق في مواجهة النمو السياحي المطرد وتزايد المخاوف بشأن الآثار البيئية والاجتماعية السلبية للصناعة.
- قصور في تدريب أصحاب المشروعات على أساسيات ريادة الأعمال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التمكين الاقتصادي للمشروعات الناشئة التي تعمل في مجال الإقتصاد الأخضر.
- قصور في ثقافة النهج الدائري في المستلزمات التشغيلية في الفنادق والمطاعم ومراكز المؤتمرات ومشغلي وسائل النقل والمنشآت السياحية الأخرى.
- قد يشعر به بعض السكان المحليين بالعداء تجاه الزائرون .
- قصور في وضع خرائط طريق الانتقال الدائري .

عاشراً: توصيات البحث

❖ **توصيات موجهة إلى وزارة السياحة:**

- يتحتم على الوجهات السياحية وضع الخطط من أجل مواجهة النمو السياحي المطرد وتزايد المخاوف بشأن الآثار البيئية .
- ضرورة توفير نظام بيئي للسفر مرتبط بالاقتصاد الدائري المتجدد لرأس المال الطبيعي والاجتماعي عن طريق العزم والنوايا وإحراث الحدود البيئية التي يتم العمل ضمنها؛ والعمل على تحسين هذا النظام البيئي أيضا لجميع أصحاب المصلحة.
- ضرورة تدريب أصحاب المشروعات على أساسيات ريادة الأعمال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التمكين الاقتصادي للمشروعات الناشئة التي تعمل في مجال الإقتصاد الأخضر.
- ضرورة اتباع النهج الدائري عند شراء المعدات والمستلزمات التشغيلية في الفنادق والمطاعم ومراكز المؤتمرات ومشغلي وسائل النقل والمنشآت السياحية الأخرى، وأيضا تحسين مجاري النفايات من خلال العمليات المشتركة.

❖ **توصيات موجهة لجهاز شئون البيئة:**

- ضرورة معالجة تحديات الاستدامة والمرونة الكامنة وقدرة تحمل الوجهة السياحية تشبعاً، أي الطاقة الاستيعابية للوجهة للسياحية، وتلافي حدوث تدهور بيئي وبيانات اعتماد الصحة والسلامة، بالإضافة إلى العداء الذي قد يشعر به بعض السكان المحليين تجاه الزائرون، وجميع مخاطر الأعمال التي يجب دمجها في عمليات صنع القرار الخاصة بمشغلي السفر وإدارة الوجهة وتقييم الأصول وملفات تعريف المخاطر.
- وضع نموذج سفر إيجابي جديد، ويمكن أن يوفر إطار الإقتصاد الدائري نموذجا مبتكرا ومرنا ومستداما لتطوير صناعة السياحة.
- وضع خرائط طريق الانتقال الدائري والتي ستكون مختلفة في كل قطاع ولكل جهة فاعلة، وأنها ستتطلب تفاصيل خرائط الطريق لقطاعات ومؤسسات محددة في العمليات العميقة ونموذج الأعمال وتحليل سلاسل التوريد والقيمة بالإضافة إلى معرفة سياقات العمل، ومن أجل ذلك هناك حتمية لإشراك الخبراء المؤهلين.
- القيام بتحليل السياق التنظيمي ومحركات الدائرية والحواجز وتدفقات المواد ونقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في سياق إنشاء القيمة الدائرية والاستيلاء عليها وتوزيعها.
- ضرورة الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والانظمة الايكولوجية من أجل دعم أسس الإقتصاد الأخضر ودعم العدالة الاجتماعية.
- ضرورة التوجه نحو الإقتصاد الأخضر والحد من التلوث بجميع أشكاله من خلال إعادة تدوير النفايات واستخدامها مرة أخرى، والحد من استخدام المواد الكيميائية الضارة بالبيئة.

❖ **توصيات موجهة لهيئة التنشيط السياحي:**

- يجب على الجهات الفاعلة العامة وهيئات إدارة الوجهة السياحية والمنظمين تصميم بروتوكولات الصحة والسلامة وتحديد أولويات الإنتاج المحلي وتحسين تدفقات الموارد من خلال سلاسل التوريد المحلية والمرنة التي تعود بالفائدة على الإقتصاد والمجتمعات المحلية.

المراجع

إبراهيم، محمد أبراهيم (٢٠٠٦)، المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي في مصر – الإدارة المركزية لحماية البيئة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة قناة السويس.

جهاز شئون البيئة (٢٠٢٢)، الإقتصاد الأخضر – وزارة البيئة، جمهورية مصر العربية، متاح من: https://www.eeaa.gov.eg/ ، تاريخ الوصول :٢٠٢٢/١٠/١٠.

الحنان، طاهر محمود (٢٠٢٠)، برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي في ضوء أبعاد التكامل الاقتصادي العربي – مجلة التربية في العلوم التربوية، المجلد ٤٤، العدد ٣.

حداد، آمنة و حقاين، فوزية (٢٠٢٠)، الحوكمة الرشيدة من أجل التحول للاقتصاد الأخضر دراسة حالة الجزائر (الواقع والتحديات) – إدارة المختبر للأفراد والمنظمات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الأول.

دسوقى، رانيا عبد الحميد مبروك (٢٠٢١)، مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها – المجلة العربية للقياس والتقويم، المجلد الثاني، العدد الرابع.

الرميدي، بسام سمير و طلحي، فاطمة الزهراء (٢٠١٨)، الإقتصاد الأخضر كمدخل فعال لاستدامة قطاع السياحة المصري – مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف سوق أهراس، الجزائر، العدد الأول.

صبحي، رضا (٢٠٢٢)، الإقتصاد الأخضر في أفريقيا يواجه المخاطر البيئية ويحقق التنمية المستدامة – متاح من: https://m.gomhuriaonline.com تاريخ الوصول: ٢٠٢٢/١٠/٢٤.

عبد الحميد، خالد هاشم (٢٠٢٢)، الإقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 63 ، العدد الثان ، جامعة حلوان.

موسى، إسلام محمد (٢٠١٨)، دور الإقتصاد الأخضر وأثره على التنمية السياحية المستدامة – رسالة ماجستير غير منشورة، كلية السياحة والفنادق، جامعة قناة السويس.

نفادي، محمد صديق (٢٠١٢)، الإقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي (دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية) – المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد السابع عشر.

هارون، سمر (٢٠١٩)، الإقتصاد الأخضر: كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين – مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلد ٦، العدد الثاني.

الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٢)، جهود مصر لتعزيز الإقتصاد الأخضر، جمهورية مصر العربية.

متاح من: https://www.sis.gov.eg تاريخ الوصول: ٢٠٢٢/١٠/١٠

يزيد تقررات و نسرين يزيد وأمال يزيد (٢٠١٨)، الإقتصاد الدائري ودوره في تعزيز معايير المستدامة كتوجه جديد في مجال التطور العمراني، مدينة مصدر نموذجا – مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف سوق أهراس، الجزائر، العدد الأول.

Ahmed, Enas (2021), Green Economy Policies and Sustainable Development in Egypt - Information and Decision Support Center, Egypt.

Elbatouty, Said (2012), Towards a Green Economy - Pathway to Sustainable Development -Oxford Economics, WTTC & UNWTO, Madrid, Spain.

Elbatouty, Said (2011), Sustainability of the local environmental and social Systems of Tourist Destinations - UNWTO, Madrid, Spain.

European Environment Agency (2010), The territorial dimension of environmental sustainability, Potential territorial indicators to support the environmental dimension of territorial cohesion, Copenhagen, Luxembourg.

OECD (2010), Interim report of the Green Growth Strategy: Implementing our commitment to a sustainable future. Meeting of the OECD council at the Ministerial Level, May 27-28.

Mihaela D. and Al-Amin A. (2017), Sustainable Economic Development Green Economy and Green Growth - Gewerbestrasse 11, 6330 Cham, Switzerland.

Available at: https://www.isaca.org/chapters2/sydney/Documents/Implications%20of%20Carbon%20Price%20on%20business,%20IT%20and%20the%20internal%20audit%20depart ment.pd

The United Nations Environment Program (UNEP) and The United Nations World Tourism Organization (UNWTO) (2012) - Printed Report by the UNWTO, Madrid, Spain.

UNWTO (2021), Recommendations for the Transition to a Green Travel and Tourism Economy - UNWTO, Madrid.